الاردن في وحدة اتحادية. ودعا المشروع الاميركي الى حل عادل لمشكلة اللاجئين، وشاعت الانباء عن ضغوط تمارسهاالولاياتالمتحدة على اسرائيل لحملها على القبول بهذا المشروع. ثم تبين ان ذلك كله كان حبراً على ورق، فقد رفضت اسرائيل الاقتراحين الاميركي والبريطاني وانفض مؤتمر لوزان من غير نتيجة، وحصلت اسرائيل، آنذاك بالذات، على أكبر قرض حكومي اميركي رسمي مقداره ١٠٠ مليون دولار، زيادة على المساعدات العسكرية والمساعدات غير الحكومية. وأعيدت القضية الى الامم المتحدة، عبر مناقشة الجمعية العامة لتقرير لجنة التوفيق صاحبة المبادرة. واغرق التقرير الامم المتحدة في التفصيلات وامتدت المداولات. وقدم المندوبون العرب مذكرة مشتركة الى وزير الخارجية الاميركي حين التقوه في اوائل تشرين الثاني ١٩٤٩، جاء فيها: «ان الدول العربية تدرك ضرورة حل قضية فلسطين وخصوصاً في هذا الجو المتلبد بالسحب الذي يتطلب تعاون جميع الشعوب المحبة للسلام تعاوناً فعالاً. وانها قد استجابت لنداء الولايات المتحدة بهذه الروح فتعاونت مع لجنة التوفيق ووقعت ميثاق لوزان في ١٢ أيار ١٩٤٩، الذي أقر الشروط الاقليمية بقرار التقسيم بعد ادخال تعديلات عليه، طبقاً لسياسة الولايات المتحدة التي نادى بها مندوبها في هيئة الامم في باريس. وكان من حقها [اي الدول العربية] ان تعتقد بعد ان وقع بجانب توقيعها مندوب اميركا، ان يحترم هذا الميثاق، ولكن هذا لم يحدث، لعدم توافر روح الاخلاص وحسن النية في اليهود الذين وقعوا بدورهم عليه...وان الدول العربية مع توكيدها رغبتها في التعاون من أجل اقرار السلام في الشرق الاوسط وبذل كل جهد لبلوغ هذا الهدف ترى من حقها ان تعارض اجراء اي حل لمشكلة فلسطين لا يضمن الحق والعدل لأهلها، وان تصر على تنفيذ الميثاق [ميثاق لوزان] الذي وضع لتسوية المشكلة، التي تشل عدم تسويتها حركتهم وجهودهم. وانها، وقد اكدت في اجتماع الجامعة العربية في القاهرة في شهر تشرين الاول ١٩٤٩ عزمها على الدفاع عن السلام ومقاومة كل خطر يهدده مهما كان مصدر الخطر، تأمل الا تبخل الولايات المتحدة عليها بالمساعدة في حل هذه المشكلة، التي تحتل المكانة الأولى بين مشاكلها حتى تتأكد من ضم جهودها الى جهود الولايات المتحدة لتحقيق اهداف لا تقل اهمية وخطورة عن هذه المشكلة، وتثق بأنها لن تتردد في توكيد كون الميثاق، الذي وقع في لوزان، سينفذ بنصه، وأن الولايات المتحدة ستدخل بصفة مباشرة وتتخذ اجراءات حاسمة لبلوغ هذا الهدف»[٤٥]. وبهذه المذكرة أفصحت الحكومات العربية عن طبيعة موقفها ازاء القضية الفلسطينية برمتها. وهي طبيعة لا تكشفها البيانات والخطب المغرقة في الحماس، التي كانت، في الوقت نفسه، تخاطب الرأي العام في بلدانها. ذلك ان الحكومات التي رفضت مشروع التقسيم، ثم رفضت مشروع برنادوت المعدل له، حين كان لا يزال بمقدورها ان تحارب من اجل الحصول عليه. رضيت هنا بالمشروع الاميركي الاسوأ من الاثنين. وتمثل رفضها، كما تجلى في مؤتمر لوزان، في التعفُّف عن عقد صلح مع اسرائيل او عن الدخول في مفاوضات مباشرة معها فقط. وهذه الحكومات التي عادت لتطالب بتطبيق قرار التقسيم فعلت ذلك بعد ان كانت اسرائيل قد قامت وحولت قوات المنظمات الصهيونية المسلحة الى جيش تفوق امكاناته امكانات الجيوش العربية المعنية، وحصلت على اوسع المساعدات من الدول الغربية، وظفرت بالاعتراف بها